دور التمويل الحكومي في ترقية القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية والبرامج التنموية خلال الفترة (1990-2015)

The role of government funding in the advancement of the agricultural sector under the economic reforms and development programs during the period (1990-2015)

د.محمودي مليك[1]، د.زروخي صباح[2]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة ، malik.mahmoudi@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة، sabah.zerroukhi@ univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 22 /2018/12 تاريخ القبول: 22 /2019/06 **تاريخ النشر**: 30 /2019/06

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي يجب أن تهتم بها الدولة، نظرا للعلاقة العكسية التي تربطه بالقطاعات الأخرى تأثيرا وتأثرا، لذا قامت الجزائر بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع والتي تهدف بمجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، ومن بين هذه الآليات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، دون أن نغفل عن الأغلفة المالية التي تم تخصيصها لهذا القطاع في إطار البرامج التنموية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015، والتي كان لها الأثر الإيجابي في ترقية هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، الفلاحة.

Abstract

The agricultural sector is considered to be one of the most important sectors to be considered by the State because of the adverse relationship it has with other sectors. Algeria has established a number of structures and programs in support of this sector, which aim at promoting and developing it and reducing its problems. For the agricultural development, without forgetting the financial envelope allocated to this sector within the framework of development programs from 2000 to 2015, which had a positive impact on this sector.

Keywords: Agricultural finance, National plan for agricultural development, Agriculture.

Résumé

Le secteur agricole est considéré comme l'un des secteurs les plus importants à prendre en compte par l'État en raison de la relation défavorable qu'il entretient avec d'autres secteurs. L'Algérie a mis en place un certain nombre de structures et de programmes d'appui à ce secteur afin de le promouvoir et de le développer et de réduire ses problèmes. Pour le développement agricole, sans oublier l'enveloppe financière allouée à ce secteur dans le cadre des programmes de développement de 2000 à 2015, qui ont eu un impact positif sur ce secteur.

Mots-clés: finances agricoles, plan national de développement agricole, agriculture.

د.محمودي مليك: جامعة محمد بوضياف المسيلة، malikmahmoudi88@gmail.com

1. مقدمة:

يؤدي القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من ربع اليد العاملة فمنذ الثمانينات والقطاع الفلاحي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتوجات الفلاحية، وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

ولقد عرفت الجزائر بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 تدهورا شديدا في شتى المجالات، مما أدى بها إلى تطبيق بعض الإصلاحات الإقتصادية بمعية المؤسسات المالية الدولية إلى غاية تحسن إيرادات الدولة، مما جعلها تنتقل إلى تطبيق برامج الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية الثلاث، التي أولت الحكومة الجزائرية من خلالها أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يوجهونها، ولكن السؤال الذي نهدف إلى الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية:

"هل كان للأغلفة المالية المخصصة للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية الأثرالإيجابي ترقية القطاع؟"

وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر؛

المبحث الثاني: سياسة الائتمان الفلاحي؛

المبحث الثالث :إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية.

2. مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

1.2 الموارد الطبيعية

1.1.2 الموارد الارضية

تعتبر الارض العنصر الاساسي لاي انتاج زراعي وعلى اساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الانتاج الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر ب 2.381.741 مليون كم^2 منه 8.435.000 هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2009[1]، وهي مصنفة الى أربعة اقسام:

- **أراضي قابلة للزراعة:** تتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي الغير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها؛
- **أراضي صالحة للزراعة:** وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلي؛
- **أراضي المساحة المحصولية:** تتمثل المساحة المحصولية، في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي؛
- **أراضي مسقية:** إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الانتاج.

2.1.2 الموارد المائية:

وتتكون الموارد المائية في الجزائر من موارد تقليدية كمياه الأمطار والأحواض الجوفية والمياه السطحية، وموارد غير تقليدية كالتحلية وتصفية مياه الصرف الصحي والزراعي، وتشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام باعتبارها مصدر تغذية الأحواض الجوفية والمجاري الطبيعية والينابيع والأودية وتختلف كميات الأمطار من منطقة لأخرى[2].

الموارد المائية في الجزائر مقسمة الى موردين:

أ- **موارد تقليدية:** متمثلة فيما يلي:

- **المياه الجوفية:** تقدر جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر 7 مليار متر مكعب في السنة 2 مليار متر مكعب في السنة متواجد في الشمال و تستغل بنسبة تفوق 90% و5 مليار متر مكعب موجود في الجنوب لا يستغل منها سوى10% .
- **المجاري المائية :**تتمثل المجاري المائية المتجمعة في شكل انهار و اودية يزداد منسوبها نتيجة تساقط الامطار والثلوج التي تغذيها ينابيع متجددة، و تقدر الموارد المائية السطحية بـ 12.7 مليار متر مكعب في السنة موزعة جغرافيا بين الشمال والجنوب.

ب- الموارد المائية غير التقليدية:

- **تحلية مياه البحر:** يقصد بتقنية تحلية مياه البحر على انها ازالة نسبة الاملاح الموجودة في مياه البحر والمحيطات و تحويلها اما لمياه صالحة للشرب، أو استعمالها لسقي أو ري بعض المنتجات الزراعية؛
- **معالجة المياه المستعملة**: ان الاهداف المرجوة من عملية معالجة وتصفية المياه المستعملة تتركز حول الحفاظ على البيئة بالإضافة الى توفير مياه جديدة غير تقليدية تستخدم في مجالات مختلفة وخاصة في مجال الزراعة.

2.2 الموارد البشرية العاملة في الزراعة

يقدر عدد السكان الزراعيون عام 2014 حوالي 8.36 مليون نسمة أي حوالي 56% من سكان الريف بالمقارنة مع 61.4 % عام 2013 ويعود هذا التراجع الى استمرار الهجرة من الريف الى المدينة وتقدر القوى العاملة في الزراعة في عام 2012 حوالي 27.4مليون عامل أي بنسبة 21.7 % من اجمالي القوي العاملة في القطاعات الاقتصادية .هذا ويتضح ان هذه النسب في تراجع مستمر نضرا لهجرة العمالة من العمل بالنشاط الزراعي بسبب انخفاض نسبة الاجور فيه والتوجه الى القطاعات الاخرى ذات الاجور المرتفعة[3].

3. سياسة الائتمان الفلاحي

يتميز القطاع الفلاحي بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والوتائر البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل حتى يلعب الائتمان دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

1.3 الائتمان الفلاحي وأهميته وطبيعته

يعتبر الائتمان الفلاحي حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الفلاحية في وقتها، إذ أن المؤسسات تتوجه إلى جهات خارجية لطلب القروض.

1.1.3 الائتمان الفلاحي

وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية[4].

2.1.3 أهمية الائتمان الفلاحي

للائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها وهو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل، ويؤدي الائتمان الفلاحي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية

الفلاحية، كما يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي[5].

3.1.3 طبيعة الإئتمان الفلاحي

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:[6]

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على المعطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى؛
- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع إن هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها؛
- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف؛
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

2.3 ضمانات ومخاطر الإئتمان الفلاحي

يقوم الفلاح بتقديم ضمانات مقابل مبلغ القرض وبالرغم من هذه الضمانات يبقى الائتمان الفلاحي يواجه عدة مخاطر

1.2.3 ضمانات الإئتمان الفلاحي

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو متوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكلفة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة، كالعقارات، الأراضي، البناءات، السكنات الريفية...الخ.

وبالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرق مؤسسات كبرى أو شركات تأمين، وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار الحرائق...الخ[7].

2.2.3 مخاطر الإئتمان الفلاحي

يواجه الائتمان الفلاحي جملة من المخاطر نذكر منها[8]:

- تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيولة)، والبيولوجية (الآفاق، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين، فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال؛
- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة؛

- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة؛
- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض؛
- وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

3.3.3 شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجعة وفعالة يجب أن تراعى الأسس التالية9:

- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فان القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلي استثمار لا هدف له؛
- إن إمكانيات الفلاح محدودة و أسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛
- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذاك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض؛
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛ كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح؛
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.

4. إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية

1.4 إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية وفي إطار القوانين التي تنادي باستقلالية المؤسسات ووجوب اعتمادها على نفسها في مختلف جوانب تسييرها، وبسبب القصور والضعف الذي بدا على التنظيم الفلاحي السابق من انخفاض في الإنتاج وسوء في التسيير وتراكم الديون التابعة للقطاع العام نتيجة التبذير والإهمال والتضخم في الجهاز الإداري، شرعت الدولة في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بما يتلاءم مع الوضع الجديد، فأصدرت القانون87- 19المؤرخ في 1987/12/08 الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحيه فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم الاستفادة بالأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية بمرسوم رئاسي رقم25-90 المؤرخ في 18-11-1990 يدعو إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها، ومع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي تحذف وصاية الدولة، وبالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسئولون عن تسيير مزرعتهم، فنجد أن الفلاحين يتفاوضون مباشرة مع البنك فيما يخص مخططات التمويل والمبالغ المقترضة، الشيء الذي من شأنه تسهيل إجراءات طلب ومنح القرض وتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم، ومع إلغاء التخصص البنكي، لم يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية المسؤول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي، وتحول إلى بنك تجاري يتعامل مع جميع القطاعات الاقتصادية، ولقد أدى التحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة[10].

1.1.4 أثر قانون النقد والقرض على نظام التمويل

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا، بما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطه، وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها، عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات، ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية، وأن تهيئ الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الفلاحية) العامة والخاصة الحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب، والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان لاسيما وأن هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الإنتاجية والبنوك، ومن أجل المحافظة على توازنها المحاسبي واحتراما لقواعد المتاجرة والمردودية يجب على البنوك أن توفر الشروط التي تضمن استمرار علاقتها مع المحيط.

2.1.4 تحديث طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي

من أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداء من سنة 1991 ففي ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هنا يجب الاعتماد على المعايير التقليدية لمنح القروض في اقتصاد السوق، مثل نسب الملاءة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلا من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدات الإنتاجية، يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة، أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى

والظروف الجديدة، حيث تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسته لملفات القروض، إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق ومنها[11]:

- عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق، أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية؛
- بطاقة تقنية تقييمية للمشروع قيد الطلب التمويلي؛
- فاتورة شكلية أو كشف النفقات؛
- موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2.000.000 دينار جزائري وجدول حسابات النتائج؛
- الضمانات المقترحة: (رهن التجهيزات موضع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني على أن لا يقل مبلغ رأس المال المؤمن عليه عن قيمة القرض الممنوح)؛

ولقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حجم القروض المقدمة للقطاع الفلاحي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (1990-1999)

	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94	96-95	97-96	98-97	99-98
ق.ق.أ	3282	2273	2226	1650	1414	1094	439	473	121
ق.م.أ	655	506	283	203	94	31	28	56	277
ق.ط.أ	40	19	35	36	46	26	05	06	13
المجموع	3977	2798	2544	1889	1554	1151	471	535	411

Source : BADR/D.F.A: Situation des crédits investissement secteur privé et coopératif 2001.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول الانخفاض الواضح في حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خاصة بعد سنة 1990، وتطبيق قواعد الحذر والمؤشرات المالية في دراسة الملفات، ومقابل ذلك نلاحظ الارتفاع النسبي لحجم القروض قصيرة الأجل مقارنة بالأنواع الأخرى من القروض، وذلك راجع لقصور الموارد المالية من جهة ولضمان دورة قصيرة للأموال المقرضة من جهة أخرى، كما أن طلب الضمانات البنكية جعل الإقبال على طلب القروض يتناقص بشكل كبير، بالرغم من التسهيلات التي حضي بها هذا القطاع فيما يخص أسعار الفائدة، وبالرغم من صدور قانون النقد والقرض الذي نص على ضرورة الالتزام بقواعد الحذر في منح القروض بقي التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يتخبط في مشكلة القروض غير المسددة، وهذا ما يوضح أن هذه الإجراءات لم تجد مجال فعلي للتطبيق فيما يخص القطاع الفلاحي إلا في حالات قليلة.

حيث ارتفع حجم القروض الفلاحية غير المسددة من 8 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى ما يقارب 27 مليار دينار جزائري سنة 1997، مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة القروض الفلاحية بغرض تجديد العلاقة بين الفلاحين والبنوك.

3.1.4 تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي

إن الإستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت تهدف أساسا إلى تحرير أسعار الفائدة بصفة منتظمة محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك والتأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الإداري الموجه وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الفلاحي، إلا أن استمرار ميل هذه المعدلات نحو الارتفاع خلال السنوات الموالية قد جعل الدولة وخشية التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع حيث حدد معدل 8 % بالنسبة للقروض الموسمية مقابل 20% المطبق رسميا بالنسبة للقروض الموجهة لباقي القطاعات ومعدل 6% و5% بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وقد بقيت هذه المعدلات ثابتة منذ هذه السنة، هذا وقد طبقت هذه المعدلات في البداية على كل الأنشطة الفلاحية ودون استثناء حتى سنة 1994 ، لتتفطن الدولة لتخصيص المستثمرين في الفروع الاستراتيجية مثل زراعة الحبوب و إنتاج الحليب، بأسعار فائدة أكثر مرونة، إن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقد والقروض قد أدى بالدولة إلى تحمل الفارق بين معدل الفائدة المحدد بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى وبين المعدل الموجه للاستثمار والاستغلال الفلاحي، وهي تدفع مبالغ طائلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعويض هذا الفارق.

4.1.4 إعادة جدولة القروض الفلاحية

جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 17-07-1994، يحمل رقم94/115 حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير، وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى نهاية ديسمبر1997 ، وضمت عملية إعادة الجدولة[12]:

- ❖ الفلاحين الذين سددوا جزء من ديونهم ولهم دفعات غير مسددة.
- ❖ الفلاحين الذين يعتبرهم البنك ذوي نية حسنة لأن عدم التسديد كان لظروف موضوعية (هلاك المحصول نظرا للجفاف أو الأمراض)؛
- ❖ الفلاحين الذين لهم دفعات متأخرة لمدة لا تفوق السنة.

وقد شملت هذه العملية جميع أنواع القروض، حيث قدرت الديون الفلاحية غير المسددة في نهاية 1994 بأكثر من 12 مليار دينار جزائري، وفي إطار هذه العملية، استفاد الفلاحون الذين قبلت ملفاتهم لإعادة جدولة ديونهم من قروض جديدة وبأسعار فائدة تفضيلية، وقد اشترط البنك لتقديم قروض جديدة مساهمة المستفيد في المشروع، إضافة إلى طلبه لضمانات مقابل تقديم القروض الجديدة، ونظرا لجفاف سنة 1997، والتي تعتبر أجل انتهاء مهلة البنك واسترداد القروض المجدولة التي حددتها الدولة للفلاحين، وانخفاض مردودية القطاع في هذه السنة، قامت الدولة بإعادة الجدولة الأولى بعملية جدولة ثاني التي انطلقت سنة1997، وشملت هذه العملية جميع الديون المجدولة في العملية الأولى مضافا إليها جميع الطلبات المقدمة من طرف الفلاحين الذين لم يتم جدولة ديونهم في العملية الأولى، فقد تم حتى تاريخ 31 ديسمبر 1997 قبول 23685 ملف على مستوى كل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق مجالس إعادة الجدولة، وقد بلغت قيمة الديون المجدولة حوالي4.883 مليون دينار جزائري، وتم تأجيل موعد سداد الديون المستحقة في سنة 1997 إلي غاية سنة2001 .

2.4 تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001-2014)

ركزت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات و إعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الأغلفة المالية الموجهة لقطاع الفلاحة في ظل البرامج التنموية

	مخطط الإنعاش الإقتصادي	مخطط دعم النمو	المخطط الخماسي
إجمالي الاستثمارات(مليار دج)	525	4202.7	21214
قطاع الفلاحة (مليار دج)	65.4	300	1000
النسبة المئوية (%)	12.46	7.14	4.71

المصدر:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني،2001 ،

- مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005 -2009)، أفريل 2005، ص 06.

- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر2010 .

1.2.4 تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

أ- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

قد تمثل مخطط الإنعاش الإقتصادي في ميدان الفلاحة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA ، ومن خلال هذا المخطط تهدف الدولة إلى تحقيق نمو في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو13.

قدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي و الصيد البحري ب 65.4 مليار دج، وينقسم برنامج الدعم هذا إلى قسمين هما :برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة وبرنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري. استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حيث قدر غلافه المالي بـ 55.89 مليار دج، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): الهيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي (2001-2004)

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.10	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	00	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	00	2.28
المجموع	7.57	20.01	20.01	12	55.89

المصدر: الجزائر، رئاسة الحكومة، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يبين الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر ب 95.9 %من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي.

قدرت تكلفة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحوالي 55.9 مليار دج، 46.8 مليار دينار خصصت لـ:

- ❖ تكثيف الإنتاج الفلاحي؛
- ❖ تأهيل النظام الإنتاجي؛
- ❖ الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي ومكافحة الكوارث الفلاحية.

ب- أليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

❖ **صندوق الضبط والتنمية الفلاحية (F.R.N.D.A)**

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتضمن عدة برامج هذه البرامج ممولة بنسبة 100% من طرف الدولة ويتم تحقيقها من قبل هيئات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ويتم تطبيق هذه البرامج من طرف الفلاحين و مستغلي الأراضي الفلاحية وهذا من خلال الدعم المالي الذي تقدمه الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و الذي تم إنشاءه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302-067 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 والمحدد لكيفية عمل الحساب الخاص، وكذا التعليمة الوزارية المشتركة رقم 586 المؤرخة في 25 جوان 2000 المحددة لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب302 -067 بعنوان " الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية " من خلال هذا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين و ذلك من أجل إنشاء و تطوير إستثمراتهم في القطاع الفلاحي، وكي يستفيد أي مشروع فلاحي من الدعم المقدم من الصندوق يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط عامة[14]:

- ✓ المردودية الإقتصادية للمشروع؛
- ✓ تحقيق أهداف إجتماعية (مناصب عمل)؛
- ✓ الإستمرارية.

ولا يتم تقديم الدعم المالي مباشرة للفلاح ولكن يتم ذلك عن طريق الهيئات المالية المتخصصة بنك الفلاحة و التنمية الريفية التي تقوم بدفع الأموال إلى الموردين ومقدمي الخدمات، الذين قاموا بتوفير التجهيزات والمواد للفلاحين أو أدوا خدمات معينة للفلاحين (حرث ، زرع ...) وذلك بعد تقديم الوثائق المثبتة لأداء الخدمة.

❖ **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز :**

أنشئ بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ 20- شوال- 1423 الموافق ل24 -12-2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الإقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي[15].

❖ **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:**

من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية، والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من من جهة أخرى، ومن أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل BADR طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الفلاحي والاستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم إعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

ج- أثر المخطط على القطاع الفلاحي الجزائري

بتحليل أثر المخطط على تطور القطاع الفلاحي، تثبت الاحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أهمية تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل، حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنتقل من 32% للفترة الممتدة من 1996 إلى 2000، لتصل 40 % للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003، وقد مكن المخطط من إدماج أكثر من 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه، وقد أشارت وثيقة المجلس الوطني

الاقتصادي والاجتماعي (ديسمبر2004) إلى أن المخطط يسمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه وبلغت 164 مليار دج، إضافة إلى ذلك فقد حقق القطاع الفلاحي نسب مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي جيدة خلال تلك الفترة وصلت سنة 2003 إلى 11%.[16]

3.4 تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (03) أنه رغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للفلاحة ب 3.6 مرة مقارنة مع البرنامج السابق، إلا أن مكانة الفلاحة من الاستثمارات انخفضت من 12.4% إلى 7.14% بقيمة 300 مليار دج.

1.3.4 مخصصات برنامج دعم النمو الفلاحي والريفي

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة، آخذة في الاعتبار المتغيرات العالمية، حيث قدرت إعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دج من أجل إنجاز مشاريع التالية:

- تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربة المواشي وتطويرها؛
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

2.3.4 أثر تنفيذ المخطط على القطاع الفلاحي في الجزائر

الجدير بالذكر أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الإمتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض لتنمية النشاط الفلاحي، حيث عرف قطاع الفلاحة في ظل هذا المخطط نموا مضطردا إذ إرتفع من 1.9 % سنة 2005 إلى 5 % سنة 2007.

ولقد سجل الإنتاج الفلاحي إرتفاعا قيما حيث انتقلت قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى668 مليار دينار في2006، فيما يخص استخدامات الأرض فقد واصلت الدولة جهودها لاستصلاح الأراضي الزراعية ساعية إلى توسيع هذه الأراضي وزيادة مساحاتها عبر كامل التراب الوطني، معتمدة في ذلك على برنامج استصلاح الأراضي بالإمتياز، فلقد تم سنة 2005 إضافة 9مشاريع لاستصلاح مساحة تقدر ب 1710 هكتار عن طريق منح الامتياز، وزادت هذه المشاريع أكثر في سنة 2006 حيث فتح 17 مشروع لاستصلاح 7512 هكتار ورغم هذه الزيادة المعتبرة إلا أنها لم تصل إلى الحد الذي وصلت إليه في الفترة 2000-2004 وهذا لكون الفترة 2000-2001 إستفادت من الحد الأقصى لعدد هذه المشاريع بتكاليف باهضة وكون العديد من هذه المشاريع مقدمة من السلطات المحلية.

4.4 تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010-2015)

من خلال بيانات الجدول رقم (03) يتبين أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص يقدر بـ1000 مليار دج بنسبة 4.71%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب 2.3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية و الذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة47.71% على حساب القطاعات الخلاقة للثروة كالفلاحة و الصناعة و السياحة.

يتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي و الريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر ب 200 مليار دج سنويا، أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014 ، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي17:

- ❖ الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح و الشعير و البقول و الحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري و يضعف الأمن الغذائي للبلاد؛
- ❖ تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30% تهدف اقتناء البذور والأسمدة و تطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار واقتناء آلات زراعية و تجهيزات لجمع المنتوج و تحويله؛
- ❖ تحمل أعباء قرض فلاحي ريفي" رفيق "بدون فوائد.

استفاد قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 5.13 مليار دولار بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام، إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360 ألف هكتار من الغابات، و 70 ألف هكتار من المناطق الرعوية، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون .وتهدف المخصصات المالية للقطاع الفلاحي بالأساس إلى تعزيز مخطط التوجيه الفلاحي الذي تم إدراجه منذ عامين، إلى جانب وضع خطة عمل للسنوات الخمسة المقبلة.

وبحسب ما ورد في الإحصائيات الرسمية فإن قطاع الفلاحة شهد التوقيع على 48 عقد نجاعة عبر عديد من الولايات، مكنت في مجملها من تحديد قدرات كل منطقة من ناحية توفير المنتجات الفلاحية، مع التركيز كل سنة على منتوج محدد حسب معطيات السوق، كما تم تحسين بعض الفروع المرتبطة بقطاع الفلاحة، من بينها إنتاج الحبوب والزيتون والحليب واللحوم والبطاطا والطماطم الصناعية إلى جانب التمور.

ويرى المختصون في قطاع الفلاحة بأن سنة 2009 كانت سنة مرجعية بالنسبة لتعميم سياسة التجديد الريفي، فقد تم التركيز خلالها على تحسين ظروف المعيشة في الوسط الريفي، بغرض تشجيع الإقامة في هذه المناطق، إلى جانب إطلاق الكثير من المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفي[18].

5. الخاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه من حيث علاقته المباشرة بباقي القطاعات، ولكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

ومن أجل تطوير هذا القطاع قامت الجزائر بوضع خطط وبرامج تنموية من أجل النهوض به، ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والبرامج التنموية منها برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي والتي تهدف في مجملها إلى تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ❖ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي؛
- ❖ إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية؛
- ❖ يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا؛
- ❖ كان للتمويل الحكومي للقطاع الأثر الإيجابي في تحسين الإنتاج الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015.

هوامش الدراسة:

[1] زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري و اهم الخيارات الممكنة لتطويره، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية العدد الثالث عشر، جامعة سطيف , 2013 , ص5 .

[2] نور الدين حاروش، استراتيجية ادارة المياه في الجزائر، مجلة ادارة السياسة و القانون، العدد السابع، جامعة الجزائر، جوان 2012، ص61

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2013 ,ص57

[4] مصطفى رشدي شيحة، نقود المصارف والائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص116

[5] محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987 ، ص144.

[6] مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1998 ، ص ص 92 -93.

[7] خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1999، .ص15

[8] المرجع نفسه.

[9] محمد سعيد الفتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979 ، ص288 .

[10] زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1663 ، ص88.

[11] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي، الجزائر 1998 ، ص 5.

[12] A-BRAHIMI, LECONOMIE ALGERIENNE, édition dahleb, 1991 , P86 .

[13] Martín, I. La politique économique en algérie (1999-2002): vers une solution economique à la crise?, the journal of north african studies vol. 8, n°2, 2003, P 18.

[14] Hadibi, A. Chekired-Bouras, F.Z. et Mouhouche, B. Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie projet Sirma, Cirad, Montpellier, France, 2008 , P03 .

[15] الجريدة الرسمية، العدد 23 الصادر يوم 02-04-2003، المادة 12، ص03.

[16] المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، تقرير الظرف الإقتصادي والإجتماعي السداسي الثاني ، 2003، الجزائر، ص30.

[17] Ministère de l'Agriculture et du développement rural, Dossier OMC /Agriculture: Démarche de négociations 2002, p9.

[18] Idem .